

وان لا يتعمد به المجرأة فلو قالت باسفة فقال انك انت كاذبة فانت
 كذا تفكر كما كان اوله كذا المشرط فانت طالق ان لغو به يفتى
 ووجوده وانما يثبت تاخر الخبر كما يفتى بشرطه المالك حنفية كقولها
 لثمة ان فعلت كذا فانت حرة او كذا وكذا كقولها لثمة حرة او حرة
 ذهبت فانت طالق والاضافة اليه اي المالك الحنفية عموما او خاصا كانت
 ملكت عمدا وان ملكك لمعول فكذا او المالك كذا كان نكحت امرأة او ان
 نكحتك فانت طالق وكذا كل امرأة وبقي معنى المشرط الا في الحنفية باسم
 او نسب او اشارة فلو قال المرأة التي تزوجها طالق ففعلت تزوجها ولو
 قال هذه المرأة لا لا تنزعها بالاشارة فليحتمل الوصف فليحتمل لاجتماع
 ان زارت وذل فانت طالق فكيف فزارت وكذا كل امرأة اجتمع معها
 فزارت في طاق فزوج لو نطق ومثله كل جاركة فوطئها فزوج لو نطق لعدم الملك
 والاضافة اليه واداء في النيران زيادة المرأة فزوجها لا تكون الا بطعامها
 بطعم عدل المزدور ولو لم يخط كالمطبخ فانت طالق فالتزويج فكذا
 كانت طالق مع نكاحه وصحبه مع تزويجه انك انتهم الحلام فاعطاه ومعقوله
 او زواله مع موافاة او موتك فانت طالق في الحنفية مع قولها لا يبيع
 وبعه انما يبيع حوزا من ذم وهو قول الحنفية فليس فيه تفسير فافضل في حكمه
 اثنا عشر وقتين تزويج حاد ثمان وهو لا يجوز ولا يفتى به برادره وسبيل تجزئ
 الثلاث للحر والتمتع للامة تعسفا لكانت وما دونها الا المضافة الى
 المالك كقولها فانت طالق او ان التعلق بطل بزوال الخلق بزوال الملك
 فلو عطلت الملك فاعاد وبعها بزوال الملك فانت طالق فكذا بعد التعلق
 بطل المضافة فلا يبيع بزواله شي ولو كان تجزما وبعها لم يطل في بيع المعلق
 كذا وقع غير بضعة الزك وهي مسئلة الهمم الا بنية ومثله من غير واحد
 ثم تجزئ من ثم بعد زوج اخر فدخلت له رجعة ما خلا في الخبر وان يطل
 فليحتمل انما يطل في حلالها ويغوث محل البركان كالتحليل او دخلت هذه
 الارراق او جعلت بسنة ما كما بسطناه فيما علمناه على الملتقى رجب مسئلة
 الكور فبعها فسرغ قال لزوجته الامتدان دخلت الارفاق طالق
 ثلثا فاعتقت فدخلت رجعة ما تنبيه والفاظ الشرط في جملة ما وجب للزواج
 ان المكسرة في قوله بالواقع للمعا انما التعلق بينه وبينها ولو جازت الفان الجواب في
 • طلبة وبسنة وجماد • وما وقد ولدن وبالنفس •
 كما لخصناه في شرح الملتقى واذا اوازها وكان ولم تشم كل الامم يزوج
 من قبل الاضافة اليه وبسنة ومضى وما يجوز كذا كقولها فانت طالق فدخلت

اطارها ما تفتى
 جاريتها
 اذ اقول

الدار

الدار فلو دخلها ومن حرم من دخل من الدار من طاق فلو دخلت واحدة
 من اهل الدار بغير طلاق فلو دخلت واحدة من اهل الدار فلو دخلت واحدة
 وهي من بيته وجعلها في الحرام والعتق وانما يفتى اي بطلان
 التعلق اذا وجد المشرط في الكلام كما قد يدخل بعد التعلق فلو دخلت واحدة
 الاضال كما لخصنا كاجرم اسما فلا يفتى ان نكحها بعد زوج اخر الا اذا دخلت
 كلما على التزوج نحو كل زوجة باسنة من الدار على سبب الملك وهو غير
 مستناه ومن لم يطق مسا لها لو قال لوطي بطلت على كذا فانت طالق فطلعت بها واخذت
 فنتع ثلثان ووكما وقع عليه طلاق يفتى ثلاث لثمة ولو وقع كذا لا يزوج على
 التزويج و زوال الملك من نكاح او بين لا يطل الا بين فلو اباها او باعدت عنها فانت طالق
 فوجد المشرط طلقت وعزلت ايضا التعاقب بينهما عمله وتخل المين بعد وجود المشرط
 مطلق لكن ان وجد في الملك طلقت ويحتمل في الاضافة من علي التملك بزوج
 الدار ان يطلها واحدة ثم بعد العدة بتوطئها فتخل المين بسببها فان اختلفا في
 رجوع السطحي اي بتزويج العدمي فاقول لثمة لا يزوج الا بغيره او يزوجها
 انما هو على طلاقها بعد عدم وصول نفقتها ايا ما فادعى الوصول وكذا ان العتق
 له ورجوعه في العتبية كمن في الخا صفة والبرائة ان العتق لها ولو في الخبر المين
 وهو يفتى في خصص المين كمن قال لثمة ورجعت فانت طالق فانت طالق
 والمشرط في المين عند العتق المذهب كما لا يخفى الا اذا رجعت فان البينة
 تفعل على الشرط وان كان نفقا كان له زوج صهر في البينة فاما في كذا فانت طالق
 لم يحتمل فبنت وطلقت مية في البينة ان لو اجامعت في حصة فانت طالق
 طالق للثمة ثم قال اجامعت ان حابضا فالقول له لا يزوجك الا لا يزوجك الا لا يزوجك
 قلت فالمسئلة المسافعة والا بنية ليست على طلاقها وما لا يبيع
 وجوده الا من ياحدقت فحق انفسها خاصة استخسا نارا بما بينا ثم روم لثمة
 كما لغت واحتلام كجس في الرجوع كقولها فانت طالق فانت طالق فلو ادان كنت
 عتقها غراب الله فانت كذا رجوع حر فلو قال لثمة طلق والمشرط قائم فانت
 افطقت لم يطل بها بل يزوجها وحدها او اخرجت فانت طالق فانت طالق فان
 صدقها ويخرج المين من الماشا جميعا حيا دى وفي لثمة لا يزوج فان
 الدم لاحتمال الاستخانة فان استخانة وتزوج من رافت وكان بهيما فلو عاين
 مخرجها فزوجت باخر في ثلثا فزوجها فلو ما نكحت بها فزوجها ولو اذون
 المين ويصرف في حرة ما دون غيرها وفي لثمة حنفية وافضها او ثلثها او ثلثها
 لدم من حرمها لا يزوج حتى تطهر بالان الحصة اسم الحامل بما يفتى في ايامه او يزوج
 حنفية لغيره حريمه وفي ان صحت مني فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق

بأفضاه الله
 اوس باوي كذا
 وقيل لثمة
 المينة وغيره
 من رجعية او رجعتين